

**The Future of Foreign
Direct Investment
In Arabian Gulf**

Dr. A'atif Lafi Marzoog Dr. Hannah Acid Al-Khadir
Kufa University- Administration & Economic college

Abstract

The research deals with the investment in Arab Gulf countries. Despite the importance of oil, the region has become attractive to many investors, there are many investments are coming according to several good elements, at the same time there is another bad element of this attraction. The research aims to predict the future and what will the situation of investment be.

مستقبل الاستثمار الأجنبي المباشر في الخليج العربي : الحدود والقيود

أ.م. د. عاطف لافي مرزوك / أ.م.د. حنان عبد الحضر

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة

الملخص :

تهدف الورقة إلى تحديد الخيوط الأساسية للطبيعة الاستثمارية في الخليج العربي، فبالرغم من أهمية النفط إلا إن المنطقة صارت - إلى حد كبير - مغرية - للكثير من المستثمرين، وقد شهدت السنوات الأخيرة جذبا واسعا لرؤوس أموال بدوافع وحوافز. هنا يهدف البحث إلى إثارة جملة من العوامل ذات الصلة بعوامل الشد وما ي صاحبها من محاذير تنموية في ضوء الاستقراء بالبيانات التي تسهل عقد المقارنة لحالات عالمية. وينصب الجهد في هذا إلى التشوف لمستقبل ما سيؤول إليه الوضع الاستثماري تحت وطأة ما تختص به المنطقة.

المقدمة:

تشير موضوعة الاستثمار الأجنبي الكثير مما يعده بعض الناس ترفا فكريا، بل تكرار في أحيان، أو إسهاب في آخر، بيد انه مايزال - على الأقل من ناحية الزوايا الاحترافية- بحاجة إلى مد النظر فيما سيكون عليه في مستقبل بات يموج بتغيرات أثرت في جوانبه الأساسية . ولنقل الموضوعة من إطارها التقليدي الى حيز المعروف وجدنا انه لامحيص من الخوض في ماهيته وأبعاده وما يمكن فهمه في نظرة أولية لمستقبله في إطار مقيد لحدوده وقيوده في الخليج العربي، لقد ترافقت الاستثمارات الأجنبية في عالمنا المعاصر مع جملة من التغييرات الجذرية في الأطر التنظيمية والأهداف والتوجهات إلى جانب تناميها الكمي. ففي السنوات الأخيرة أخذت الدول المتقدمة تروج لفكرة الاستثمار الأجنبي وأهميته باعتباره وسيلة لرفع الكفاية في تخصيص الموارد العالمية التي تتميز بالندرة و تحفيز النمو الاقتصادي في العديد من دول العالم الأكثر فقرا بعد التراجع المستمر في حجم معونات التنمية و تساؤل دورها قد اعتمدت عليها هذه الدول على نطاق واسع لتسرع تنميتها . فضلا عما يصحب هذه العملية من فوائد جمة لأنها تؤمن مصدرا م هما لتدفق التكنولوجيا الحديث والمهارات التنظيمية والإدارية وشبكات التسويق ، إلى جانب تحفيز المنافسة والابتكار والادخار . ومنذ أواسط الثمانينيات من القرن العشرين بدأ الاستثمار الأجنبي المباشر يكتسب أهمية خاصة ويحتل بعدا واسعا بعد أن حققت تدفقاته معدلات متنامية على الصعيد العالمي بشكل يفوق كلا من الناتج المحلي الإجمالي العالمي والصادرات العالمية ومما يدعم هذا الرأي هو ثورة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي اكتسحت العالم بشكل ملفت للأنظار، إذ أفادت وكالة تابعة للأمم المتحدة بان الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي نما بشكل ملحوظ في عام ٢٠٠٦، وللعام الثالث على التوالي، ليبلغ ١.٢ تريليون دولار . وقالت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) في تقرير صدر عنها في بداية ٢٠٠٧ ، إن الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) ارتفع في العام الماضي بنسبة ٣٤.٣% في جميع أنحاء العالم مقارنة بالعام السابق، رغم أن المنظمة الأممية

لاحظت أن تقديراتها للاستثمار الأجنبي المباشر العام الماضي لم تصل لمستواها القياسي الذي حققته عام ٢٠٠٠ عندما بلغت ١.٤ تريليون دولار. ويعود هذا النمو في الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى النمو العالي والأداء الاقتصادي القوي في أنحاء كثيرة من العالم. كما أن ارتفاع أرباح الشركات، ومن ثم صعود قيمة أسهمها، ساهما في رفع قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود، وقد شكلت الجزء الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ومن الأسباب الأخرى التي حفزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو الاستمرار في سياسات الانفتاح الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية. وأكد التقرير أن أحد أهم التطورات في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مدى العامين أو الثلاثة الماضية يتعلق بقطاع الموارد الطبيعية والصناعات المرتبطة به خصوصا في مجال الغاز الطبيعي والنفط^(١).

الفرضية:

تفترض الدراسة ان الاستثمارات المباشرة ذات آثار متباينة في البلدان التي تعتمد الريع النفطي ، هذا التباين مصدره طبيعة البنية الاقتصادية والعلمية والتقنية وما تسنه الدولة من قوانين ذات طبيعة اقتصادية. وبهدف الاحاطة بجوانب البحث تم قسومت الدراسة على:

-المقدمة والفرضية

أولاً.الاستثمار والأثر التنموي

ثانياً.ملامح الخارطة العالمية للاستثمار

ثالثاً.تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأقطار العربية

رابعاً.الاستثمار الأجنبي المباشر في الخليج

خامساً.الأنموذج السعودي: محاولات للصدارة

سادساً.مستقبل الاستثمار الأجنبي المباشر في الخليج

١.ممكنات التحفيز وعوامل الشد

أ. جاذبين النفط الخليجي

ب. التكامل الاقتصادي الإقليمي والنقدي عامل دفع للاستثمارات الأجنبية المشتركة

٢. معوقات في الطريق

٣. محاولة لاستشراف المستقبل

أ. المشهد الأول: مزيد من الحرية الاقتصادية يدعم إمكانات التوسع

ب. المشهد الثاني: الموارد الاجتماعية والسياسية والفكرية بوصفها عوامل كبح

أولاً. الاستثمار الأجنبي والجهد الإنمائي :

ينظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه (الذي يفضي إلى علاقة طويلة

الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو لشركة الأم في فرع

أجنبي قائم في دولة مضيضة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها) (٢). بينما عرف

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية اليونكتاد الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه

توظيف لأموال أجنبية (غير وطنية) في موجودات رأسمالية ثابتة في بلد معين (٣)،

وأنه استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأمد تعكس منفعة لمستثمر في بلد آخر

يكون له الحق في إدارة موجوداته والرقابة عليها من بلده الأجنبي أو من بلد الإقامة

، أياً كان هذا المستثمر فرداً أو شركة أو مؤسسة . ويعرفه ريمون

بارتريال (Raymond Bartriel) على أنه ينصرف إلى مساهمة استثمار مال

مؤسسة في مؤسسة أخرى وذلك بإنشاء فرع في الخارج أو الرفع من رأس مال

الأخيرة، أو استرجاع مؤسسة أجنبية، تكوين مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجنب

وبأرفع مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس

أموال من دولة إلى أخرى وخاصة في الحالة الابتدائية عند إنشاء المؤسسة (٤). وتعرف

منظمة التجارة العالمية الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه الاستثمار الذي يحصل عندما

يقوم مستثمر في بلد ما (البلد الأم) بامتلاك أصل أو موجود في بلد آخر (البلد

المضيف)، أو أنه: ((استقدام رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة للاستثمار بشكل

مباشر في مشروعات يقيمها أصحاب هذه الأموال داخل الدولة ((٥). وهي

استثمارات يملكها ويديرها الأجنب بسبب ملكيتهم الكاملة أو تملكهم جزء منها يبرر

حق الإدارة، وعادة ما يتضمن هذا النوع نقلاً لتكنولوجيا متمثلة في استغلال براءات

الاختراع والعلامات التجارية والفنية والتسويقية في خدمة متكاملة مع رأس المال وهو بهذا يفضي إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي(٦). إن المالكين الأجانب لأي استثمار مباشر لديهم الحق بحصة من عائد الصافي لا بالحصول على تدفق ثابت من المدفوعات النقدية . إلا أن الأحداث الاقتصادية المضادة في الدولة المضيفة تؤدي إلى حصول انخفاض تلقائي في أرباح الاستثمارات المباشرة وفي الأرباح المدفوعة إلى الأجانب(٧).

تبعاً لنظرية النمو الاقتصادي ، تقوم هذه العلاقة الايجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو على افتراض أن هذا النوع من الاستثمار يجلب معه تحسينات في التكنولوجيا، والكفاية والانتاجية وهذه العناصر ومن ثم تؤدي الى حدوث نمو اقتصادي حسب وجهة النظر هذه، فان مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي تأتي من خلال نقل التكنولوجيا والممارسات الادارية من الاقتصاديات المتقدمة الى الاقتصاديات النامية. ويعتقد بانتقال المعرفة من شركات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الشركات المحلية. ويعرف هذا في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر، بانتشار المعرفة. يؤدي نشر المعرفة هذا الى تحسين الانتاجية والكفاية في الشركات المحلية يحدث نشر المعرفة هذا عندما تعزز الشركات المحلية انتاجيتها بسهولة من خلال نسخ التكنولوجيا التي تستخدمها شركات الاستثمار الأجنبي التي تعمل معها في السوق المحلي. كذلك يحدث نشر المعرفة عندما تجبر المنافسة الحادة في السوق المحلي التي تشكلها الشركات الأجنبية للشركات المحلية لأن تكون أكثر كفاية في استخدام مواردها، وإلا واجهت خطر الخروج من السوق. بالإضافة إلى ذلك تنتشر المعرفة عندما ينتقل الموظفون المحليون الذين تلقوا تدريباً جيداً خلال عملهم مع شركات الاستثمار الأجنبي للعمل في شركات محلية أو يقومون بتأسيس شركاتهم الخاصة.

ان الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل استراتيجيات تنمية قائمة على الشركات العالمية المتعددة الجنسيات، ويكون لها الدور الأهم في نمو الصادرات وتطوير تنافسية الاقتصاد العالمية، وتعد سنغافورة وماليزيا من النماذج التنموية الموجهة التي

تعتمد على تدفقات الاستثمارات المباشرة ، في حين تعد كلاً من المكسيك وتايلاند نماذج قائمة على الحرية الكاملة المتأثرة بالسوق وحرية التدفقات الاستثمارية المباشرة^٨.

ثانياً. الاستثمار الأجنبي .. دوافع وموانع

إن من بين أهم العوامل التي ساعدت على اتساع التدفق المالي الأجنبي إلى البلدان النامية هو المساحة التي أتاحت لها في ظل غياب القدرات المالية والتكنولوجية في البلدان النامية، فغياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية أو المضيفة ، بالإضافة إلى النقص الكبير في عرض السلع . وعدم تمكن الشركات الوطنية في البلدان المضيفة من منافسة الأموال القادمة ويقين هذه الشركات بعدم قدرة الشركات الوطنية بالدول المضيفة على منافستها تكنولوجياً أو إنتاجياً أو مالياً أو إدارياً... الخ هو أهم عامل من العوامل التي شجعت على استقدام الاستثمار الأجنبي المباشر في ممارسة أي أنشطة إنتاجية أو تسويقية في البلدان النامية .

ويقدم هذا الدعم لنظرية عدم كمال الأسواق في الاستثمار الأجنبي، إذ يرى هود و يونج " Hood et Young " أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية ، فإنّ هذا يعني انخفاض قدرة الشركة المتعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق ، ومن ثم ضمان مكانة دائمة وفعالة في هذه السوق . إذ توجد الحرية الكاملة أمام أي مستثمر للدخول في السوق ، كما أن السلع والخدمات المقدمة وكذلك مدخلات ومكونات وعناصر الإنتاج المستخدمة تتصف بالتجانس ، ومن ثمّ فإنّه قد لا توجد مزايا تنافسية للشركة متعددة الجنسيات أمّام نظيرتها في الدول المضيفة في مثل هذا النوع من الأسواق . و يتفق مع هود و يونج Hood et Young كل من باري و كيفز Parry et Caves في هذا الخصوص ، فالاستثمارات الأجنبية المباشرة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى توافر بعض المزايا أو امتلاك بعض الخصائص والموارد المتميّزة أو المطلقة لدى الشركة متعددة

الجنسيات بالمقارنة بنظيرتها الوطنية في الدول المضيفة ، وهذا يعني أن ال دافع وراء قرار الاستثمار هو الميزة الاحتكارية التي تتمتع بها الشركات المتعددة الجنسيات التي تستطيع الاستفادة منها في الدول المضيفة.

ومن وجهة نظر الفكر الاقتصادي فقد افترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع ، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات. وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من أهمها صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرز فتح الباب له ذا النوع من الاستثمارات . وميول الشركات المتعددة الجنسيات إلى تدوير الأرباح لصالح بلدانها ونقلها للنقابة غير المناسبة وإشاعتها لأنماط استهلاك جديدة تستنزف مقداراً أكبر من رؤوس الأموال.

أما النظرية الحديثة فقد اعتمدت على افتراض أساسي مؤداه أن كلا من طرفي الاستثمار أي الشركات متعددة الجنسيات و الدولة المضيفة يربطهم علاقة المصلحة المشتركة . فكل منهما يعتمد أو يستفيد من الآخر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المحددة . و بمعنى آخر أن لا يوجد مباراة من طرف واحد كما افترض الكلاسيك. ولكنها مباراة ذات طابع خاص يحصل كل طرف فيها على الكثير من العوائد. غير أن حجم العوائد وعددها ونوعها التي يتحصل عليها كل طرف تتوقف إلى حد كبير على سياسات الطرف الآخر واستراتيجيات وممارساته بشأن الاستثمار الذي يمثل أساس العلاقة بينهما وجوهرها، وعلى الرغم مما يجب عليه بصدد ترسيخ الضمانات للمستثمرين الأجانب لتوفير بيئة مناسبة للنشاط المرغوب، فإن التدفقات الرأسمالية طويلة الأمد غالباً ما تتعرض إلى جملة من القيود والمشروطة. والجدول (١) يوضح جملة من أهم القيود والمحفزات.

الجدول (١)
الحوافز والمحددات للاستثمار الأجنبي المباشر

بياناتها	الاشتراطات
نوع السلعة واستخدامات السلعة ودرجة حداثة السلعة ومتطلبات الإنتاج للسلعة (الفنية والمالية والبشرية) وخصائص العملية الإنتاجية.	خصائص المنتج/السلعة
طلب السوق المحلي ونمط توزيع الدخل ومدى التقدم الحضري وخصائص البيئة السياسية والاقتصادية.	الخصائص المميزة للدولة المضيفة
نظم النقل والاتصالات بين الدول المضيفة و الدول الأخرى والاتفاقات الاقتصادية و السياسية التي تساعد على حرية انتقال رؤوس الأموال والمعلومات والبضائع والأفراد و التجارة الدولية.	العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى
المحفزات	
مدى توافر الموارد المالية و البشرية و الفنية أو التكنولوجية، حجم الشركة.	الخصائص المميزة للشركة
المقدرة النسبية للشركة على المنافسة و مواجهة التهديدات و الأخطار التجارية.	المركز التنافسي
المحددات	
القوانين واللوائح الإدارية و نظم الإدارة و التوظيف والسياسات و الحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية.	الخصائص المميزة للدولة المضيفة
القوانين و اللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، المنافسة وارتفاع تكاليف الإنتاج.	الخصائص المميزة للدولة الأم
الاتفاقات المبرمة بين الدول المضيفة و الدولة الأم و المبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة.	العوامل الدولية

المصدر: رفعت عبد الحليم الفاعوري، تجارب عربية في الخصخصة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٤

ثانياً. ملامح خارطة العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر:

أشار التقرير السنوي لضمان الاستثمار حجم التدفق الاستثماري الوافد على مجموعات بلدان العالم إذ ((قدرت التدفقات المتجهة للدول المتقدمة بنحو ٨٠١ مليار دولار بحصة ٦٥% من إجمالي التدفقات العالمية، في حين قدرت التدفقات المتجهة للدول النامية بنحو ٣٦٨ مليار دولار بحصة ٣٠%)، فيما بلغت التدفقات المتجهة إلى دول الاقتصادات المتحولة (جنوب شرق أوروبا وجمهورية الكومنولث المستقلة) حوالي ٦٢ مليار دولار بحصة ٥%. وقد استعادت الولايات المتحدة المرتبة الأولى عالمياً في تلقي الاستثمارات الأجنبية (١٧٧ مليار دولار)، على حساب المملكة المتحدة التي تراجعت إلى المرتبة الثانية (١٧٠ مليار دولار)، تلتها فرنسا (٨٨ مليار دولار)، ثم الصين (٧٠ مليار دولار) ^٩.

وبالمقارنة بعام ٢٠٠٤ فقد ازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى البلدان الأوروبية (مع استبعاد التدفقات البينية داخل الاتحاد الأوروبي) بنحو ٩% في عام ٢٠٠٥ (ما يعادل ٤٩٢ مليار دولار بعد ان كانت ٤٥٣ مليار دولار عام ٢٠٠٤)، وهي ما تعادل نسبة ١٩% من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي^{١٠}.

ثالثاً. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان العربية :

أوضحت دراسة بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي" (٣) أن هناك ستة أسباب (محددات) رئيسة تقف وراء ضعف الإنجاز العربي في اجتذاب الاستثمار الأجنبي هذه الأسباب تتمثل في: الصراع وعدم الاستقرار في المنطقة وعدم التيقن من مؤشرات الاقتصاد الكلي والسياسات العامة الخاطئة والضعف المؤسسي والقيود الإدارية الكبرى وعدم ملائمة البنية الأساسية وتخلف القطاع التمويلي ونقص المهارات في سوق العمل . وأشارت إلى وجود تذبذب شديد في حركة الاستثمارات الأجنبية في البلاد العربية من عام إلى آخر موضحة أن هذا التذبذب "لا علاقة له بالاتجاه العالمي وإنما يعود بشكل أساسي إلى أن الجانب الأكبر من الوارد من الاستثمارات إلى الدول العربية وهو عبارة عن عمليات شراء أجنبية للأصول العامة المملوكة للدول أو تلك المطروحة للبيع للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي". وأفادت الدراسة أن هذه الاستثمارات الأجنبية "لا تتناسب مع الوزن النسبي لسكان الوطن العربي كما أنها لا تتناسب مع الوزن النسبي للنتائج المحلي الإجمالي لمجموع البلدان العربية الذي بلغ نحو ٢.٣% من الناتج العالمي المحسوب بالدولار وفقاً لأسعار الصرف السائدة في عام ٢٠٠٢". وأكدت أن المحدد الرئيس للاستثمار الأجنبي المباشر هو القدرة التنافسية للدول المضيفة ومعدلات الادخار والنمو الاقتصادي بها موضحة أن هذه الدول في حاجة إلى إستراتيجية لتوظيف ذلك الاستثمار في رفع معدلات التراكم الرأسمالي وزيادة معدلات النمو والتشغيل والتصدير والتوزيع القطاعي في الدول العربية .

تشير دراسة جسر التنمية الخاصة بالاستثمار المباشر إلى ((وجود اختلاف كبير في مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الدول العربية، حيث مثل الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع النفطي في الدول النفطية الحصة الأكبر، في حين تراكمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجهة إلى الدول غير النفطية في القطاعين الثاني والثالث. وإن دل هذا على شيء فإنه يدل على أن الميزة التنافسية لدى الدول العربية تتفاوت بين دولة وأخرى))^{١١}.

الجدول (٢)

متوسط تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من تكوين رأس المال الثابت الإجمالي

للمدة ١٩٩٨ - ٢٠٠٣

البلد	تدفقات FDI كنسبة من تكوين رأس المال الثابت المحلي (متوسط سنوي)
العالم	١٢.٦٧
الاقتصادات النامية	١٢.٤٨
الأردن	١٦.٣٧
المغرب	١٣.٩٣
تونس	١١.٧٠
لبنان	٨.٤٢
مصر	٤.٦٣
سوريا	١.٨٧
اليمن	- ٣.٢٢
بلدان الخليج العربي	
السعودية	٠.٨٠
الكويت	٠.١٣
الإمارات	١.٥٨
بلد	١٠.٢٢
البحرين	٣١.٠٢

Source: UNCTAD, World Investment Report 2004

واصل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية ارتفاعه خلال عام ٢٠٠٧ ليصل إلى رقم قياسي جديد قدره ٧٢.٤ مليار دولار، وبنسبة نمو قدرها ١٧ في المئة مقارنة بعام ٢٠٠٦. وإذا نظرنا إلى حصة الدول العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من التدفق العالمي نجد أن حصة الدول العربية انخفضت من

٤.٤% إلى ٣.٩%. كذلك انخفضت حصة الدول العربية كنسبة من إجمالي التدفقات الداخلة للدول النامية من ١٥% عام ٢٠٠٦ لتصبح ١٤.٥% بنهاية ٢٠٠٧. وما زالت الدول العربية المصدرة للنفط تأتي على رأس قائمة الدول المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر. ويرجع ذلك إلى الإجراءات التي اتخذتها هذه الدول في السنوات القليلة الماضية التي أصبحت تأتي ثمارها. واحتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى عربياً إذ وصل حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ٢٤.٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٧، بزيادة قدرها ٣٣ في المئة عن العام ٢٠٠٦.

الجدول (٣)

تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية مقارنة بمناطق مختارة (٢٠٠٤-٢٠٠٧)
(بملايين الدولارات)

٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	
١٨٣٥	٣١٢١	١٥٣٢	٦٢١	الأردن
١٣٢٥٣	٨٣٨٦	١٠٩٠٠	١٠٠٠٤	الإمارات العربية المتحدة
١٧٥٦	٢٩١٥	١٠٤٩	٨٦٥	البحرين
٨٨٥	٦٠٠	(١)٦٩٢	(١)١٨٠	الجمهورية العربية السورية
٤٤٨	*٢٧٢	٥١٥	٣٠٠	العراق
٢٣٧٧	٩٥٢	٩٠٠	٢٢٩	عُمان
٢١	*٣٨	٤٧	٤٩	الضفة الغربية وقطاع غزة
١١٣٨	*١٧٨٦	*١١٥٢	*١١٩٩	قطر
١٢٣	١١٠	٢٥٠	٢٤	الكويت
٢٨٤٥	٢٧٩٤	٢٧٥١	١٩٩٣	لبنان
١١٥٧٨	١٠٠٤٣	٥٣٧٦	٢١٥٧	مصر
٢٤٣١٨	١٨٢٩٣	١٢٠٩٧	١٩٤٢	المملكة العربية السعودية
٤٦٤	١١٢١	(٣٠٢)	١٤٤	اليمن
١٦١٨	٣٣١٢	٧٨٢	٦٣٩	تونس
١٦٦٥	١٧٩٥	١٠٨١	٨٨٢	الجزائر
١	*١	*١	١	جزر القمر
٢٥٤١	١٧٣٤	١٠٣٨	٣٥٧	الجماهيرية العربية الليبية
١٩٥	١٠٨	٢٢	٣٩	جيبوتي
٢٤٣٦	٣٥٤١	٢٣٠٥	١٥١١	السودان
١٤١	*٩٦	*٢٤	(٥)*	الصومال
٢٥٧٧	٢٨٩٨	٢٩٤٦	١٠٧٠	المغرب
١٥٣	١٥٥	٨١٤	٣٩٢	موريتانيا
٧٢٣٦٨	٦١٨٧٨	٤٤١٠٣	٢٣٢١٩	إجمالي الدول العربية
١٨٣٣٣٢٤	١٤١١٠١٨	٩٥٨٦٩٧	٧٤٢١٤٣	العالم
٤٩٩٧٤٧	٤١٢٩٩٠	٣١٦٤٤٤	٢٧٥٠٣٢	الدول النامية
%٣.٩	%٤.٤	%٤.٦	%٣.١	إجمالي الدول العربية كنسبة من العالم
%١٤.٥	%١٥	%١٣.٩	%٨.٤	إجمالي الدول العربية كنسبة من الدول النامية

المصدر: UNCTAD، World Investment Report، 2008، Annex Table B.1
ملاحظة: () معناها رقم سلبى، .. بيانات غير متوافرة، * بيانات تقديرية-- لا تنطبق مطابقة

وجاءت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية بتدفق بلغ حجمه ١٣.٣ مليار دولار. ويعود ذلك إلى جهود الحكومة لتحسين البيئة الاستثمارية وخاصة فيما يتعلق بتسهيل إجراءات إنشاء الشركات وتقليل حجم البيروقراطية والانخفاض الكبير في معدل الضرائب، علماً بأن الإمارات العربية المتحدة لم تصدر حتى الآن قانوناً موحداً للاستثمار. وهذا يعزى أن القانون، بالرغم من أهميته، إلا أنه قد لا يكفي لزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. واحتلت مصر المرتبة الثالثة بعد المملكة العربية السعودية و الإمارات العربية المتحدة إذ وصل حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي ١.٦ مليار دولار، ولعب قطاعي الخدمات المالية والسياحة دوراً مهماً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر خلال السنين الماضية، إذ بدأت الحكومة في خصخصة قطاع البنوك، كذلك قامت شركات كبرى بإنشاء مشاريع في مجال الفنادق والمنتجعات السياحية. كما حققت نجاحاً ملحوظاً في تحسين مناخ الأعمال. وقد بلغ إجمالي نصيب كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر ٤٩ مليار دولار أي ٦٧ في المئة من حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية خلال عام ٢٠٠٧. ومن الملاحظ أن معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية كان على شكل استثمارات في مشاريع جديدة إذ مازال حجم صفقات الاندماج والاقتران من الشركات ضعيف مقارنة بالمعدل العالمي. أما لبنان فجاء بللمركز الرابع عربياً، إذ وصل حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ٢.٨ مليار دولار متقدماً على المغرب وليبيا في المركزين الخامس والسادس على التوالي حيث بلغ نصيب المملكة المغربية ٢.٦ مليار دولار، و نصيب ليبيا ٢.٥ مليار دولار. وتشير نتائج المسوحات التي قامت بها بعض الدول العربية ضمن مشروع الاسكوا حول إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أن التوزيع القطاعي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يختلف من دولة إلى أخرى، إذ تبين في البحرين أن قطاع الخدمات المالية استحوذ على أعلى نصيب من تدفق الاستثمار الأجنبي

المباشر وذلك حسب مسح عام ٢٠٠٢، في حين يعد قطاع النفط والغاز في سلطنة عُمان القطاع الأول من حيث استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويأتي بعده قطاع الصناعة. أما في المملكة العربية السعودية فتصدر قطاع الصناعة والطاقة قائمة القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر حسب مسح ٢٠٠٥، يأتي بعده قطاع العقار وأنشطة الأعمال. أما في الجمهورية العربية السورية، فنلاحظ أن نشاط الوساطة المالية جاء في المرتبة الأولى من حيث حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك حسب المسح الذي نفذ في عام ٢٠٠٥، يليه مباشرة قطاع الصناعة . وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد توصل المسح الذي أجري عام ٢٠٠٤ إلى أن قطاع الصناعات التحويلية والماء والكهرباء جاءت في المرتبة الأولى يليها قطاع التجارة ثم التعدين والطاقة^{١٢}.

أصبح قطاع الخدمات من القطاعات الرئيسية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في عدد كبير من الدول العربية وخاصة الاتصالات والسياحة في كل من مصر، والمغرب، والجزائر وتونس. وتجب الإشارة كذلك إلى قطاع الإنشاءات الذي يعيش فورة في عدد من دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر إذ نفذ مشاريع بناء . كما أن تحرير قطاع الاتصالات عن طريق تنفيذ برامج خصخصة في عدة دول عربية أدى إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر سواء بيني أو أجنبي إذ برزت شركات غي وطنية إقليمية قامت بتنفيذ استثمارات ضخمة في مجال الاتصالات^{١٣}.

الاستثمار العربي البيني:

شهدت الاستثمارات العربية البينية الفعلية نمواً بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ بنسبة ١١.١ في المئة حيث ارتفعت من ١٠.٣ مليار إلى ١١.٥ مليار دولار. ويرجع هذا النمو في الاستثمارات العربية البينية، إلى جهود هذه الدول لدعم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بصورة عامة والاستثمار العربي البيني بصورة خاصة . الا أن هذه الزيادة لم تسجل في الدول العربية كلها ، إذ ارتفعت قيمة الاستثمارات العربية البينية في خمس دول عربية (الأردن، وتونس، والجماهيرية العربية الليبية، ومصر

واليمن) وتراجعت في دولتين (المملكة العربية السعودية والسودان)^٤. في المقابل، هناك انخفاض ملحوظ لمؤشر الاستثمار العربي البيئي كنسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر من حوالي ٣٤ في المئة في عام ٢٠٠٥ إلى حوالي ٢٧.٤ في المئة في عام ٢٠٠٦. وجاء هذا الانخفاض نتيجة الارتفاع الكبير في حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية في عام ٢٠٠٦ الذي حقق نسبة نمو بلغت حوالي ٤.٨ في المئة. ومن حيث التوزيع القطاعي فيلاحظ أن معظم هذا الاستثمار موجه نحو قطاع الخدمات الذي نال ٧٥ في المئة من النسبة خلال عام ٢٠٠٤ أما القطاع الصناعي فكان ترتيبه الثاني بحوالي ٢٣ في المئة^٥.

وتعد الإمارات العربية المتحدة أهم الدول المصدرة للاستثمارات العربية البيئية وجاءت في المرتبة الأولى بنسبة ٣٣.٥ في المئة من إجمالي تدفق الاستثمارات العربية البيئية خلال عام ٢٠٠٤. أما المرتبة الثانية فاحتلتها المملكة العربية السعودية بنسبة ٢٨.١ في المئة والمرتبة الثالثة كانت للكويت بنسبة ١٤.٢ في المئة^٦. وقد حافظت اليمن في العام ٢٠٠٦ على تصدرها قائمة الدول العربية من حيث نسبة الاستثمارات العربية البيئية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر الذي بلغ نسبة ٩٩ في المئة. وهذا يعني أن الجمهورية اليمنية تعتمد اعتماداً كبيراً على تدفق الاستثمار العربي البيئي نظراً لضعف حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. وشهدت الاستثمارات العربية البيئية في الأردن ارتفاعاً في العام ٢٠٠٦ كنسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر من ٧٩.٦ في المئة عام ٢٠٠٥ إلى ٩١.٢ في المئة عام ٢٠٠٦. أما السودان فاحتلت المرتبة الثالثة عام ٢٠٠٦ بنسبة ٧٠.٨ في المائة، تليها تونس بـ ٦٩.٧ في المائة، ومصر بـ ٢٣.٩ في المائة. وتشير هذه الأرقام إلى أن كلاً من اليمن والأردن والسودان تعتمد بدرجة كبيرة على تدفق الاستثمار العربي البيئي القادم بالدرجة الأولى من الدول العربية المصدرة الرئيسة للنفط. وهذا يعني أن الاستثمار العربي البيئي أصبح عنصراً مهماً من عناصر الاستثمار الأجنبي في تلك الدول^٧.

الجدول (٤)
نسبة الاستثمارات العربية البينية من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة
(٢٠٠٦-٢٠٠٥)

الدولة	٢٠٠٥	٢٠٠٦
الأردن	٢٩٩.٤	١٠٩٧.٦
	٧٦.٥٣	٩١.٢٠
تونس	١٥٣.٨	٢٣٦٦.٨
	١٩.٦٥	٦٩.٧٣
الجزائر	٢٦٠.٦	..
	٢٤.١٤	..
المملكة العربية السعودية	٥٧٧٥	١٦٤٩
	٤٧.٧٤	٩.٠١
السودان	٢٤٥٥	٢٠٠٢
	٧٥.٥٥	٧٠.٧٩
عُمان	٥٧٣.٢٥	..
	١٩.٥٩	..
الجمهورية العربية الليبية	٣٠٠.٣	٤٦١.٤
	١٠.٣٣	١٧.٨٠
مصر	٣٦٣.٣	٣٠٩٧.٦
	٥.٤١	٢٣.٨٥
اليمن	٢٠٣.٩	٨٥٨.٣
	٩٩.٢٧	٩٩.٤٩
إجمالي الدول العربية	١٠٣٨٤.٥٥	١١٥٣٢.٧
	٣٤.٢١	٢٧.٣٥

المصدر: محتسبة من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لشمال أفريقيا والشرق الأوسط (الاسكوا) استناداً إلى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت ٢٠٠٧

رابعاً. الاستثمار الأجنبي المباشر في الخليج :

اتسم الأداء الاقتصادي في الدول الخليجية بالتحسن خلال السن وات الأخيرة، ويرجع هذا التحسن في جزء منه إلى الارتفاع في الأسعار العالمية للنفط الخام وزيادة كميات إنتاجه وتصديره، ومن ثم زيادة قيمة العوائد النفطية للدول المنتجة والمصدرة له، وزيادة مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي، هذا بالإضافة إلى ازدهار بعض القطاعات الأخرى، مما أسهم في تحقيق هذا التحسن. وسوف نعرض بعض المؤشرات التي تبين الأداء الاقتصادي لدول الخليج (١٨).

- ١- حققت اقتصاديات الدول الخليجية إيرادات قياسية من النفط خلال عام ٢٠٠٥، مما انعكس على معدلات النمو في هذه الدول، فقد بلغ معدل النمو في المملكة العربية السعودية نحو ٦% بالقياس إلى ٥.٢% عام ٢٠٠٤. كما بلغ معدل النمو في البحرين ٧.١% وفي الإمارات ٥.٦% وفي بلد عمان ٥.٥% والكويت ٣.٢%.
- ٢- استمرت هذه الدول في تخفيض معدلات نمو مرتفعة نسبياً خلال عام ٢٠٠٦، فقد بلغ معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي في المتوسط نحو ٥.٨%، وعلى مستوى الدول بلغ معدل النمو : ١٠.٠%، ٨.٨%، ٧.٧%، ٤.٧%، ٤.٦%، ٣.٤% في الإمارات وبلد والبحرين وعمان والكويت والسعودية على التوالي. ويلاحظ أن متوسط معدل النمو الحقيقي في هذه الدول ظل أعلى عما كان عليه في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي.
- ٣- فائض الحساب الجاري والمالي بلغ ٢٥%، ١٧% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك عام ٢٠٠٦، ومن المتوقع أن يزيد هذا الفائض بحدوث ارتفاع في أسعار النفط
- ٤- بالرغم من الإنفاق الضخم على المشاريع المختلفة في دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن هذه الدول أضافت ٥٠٠ مليار دولار إلى صافي الأصول الأجنبية وذلك خلال الهدة ٢٠٠٢-٢٠٠٦. ولا شك أن هذه الزيادة تعمل على المحافظة على النمو الإنفاقي لسنوات عديدة.
- ٥- حدوث ازدهار استثماري بمقدار ١.٢٥ تريليون دولار خلال ال مدة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ وذلك في المشاريع الخاصة والعامة المخطط لها، بما يكفي لاستمرار نمو القطاع الخاص.
- ٦- القوة الشرائية مرتفعة مثل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي التي زادت بمعدل بلغ في المتوسط نحو ١٥% خلال الهدة ٢٠٠٢-٢٠٠٦. وفي الوقت نفسه ظل معدل التضخم تحت السيطرة.

الجدول (٥)

نمو الناتج المحلي الحقيقي (٢٠٠٤ - ٢٠٠٧) بلدان الخليج مقارنة ببلدان أخرى (تغير سنوي %)

البلد	السنوات			
	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤
الإمارات	٦.٠	٨.٩	٨.٢	٩.٧
البحرين	٥.٥	٦.١	٧.٨	٥.٦
قطر	٧.٤	٧.٠	٦.١	٢٠.٨
الكويت	٤.٩	٦.٥	١٠.٠	١٠.٥
السعودية	٣.٨	٤.٢	٦.٦	٥.٣
مجموعة البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا	٥.٤	٥.١	٦.٠	٦.٤

المصدر : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، تقديرات وتوقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الإسكوا ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (توقعات أيار/مايو ٢٠٠٧)، ص ٢

إن تاريخ هذا النوع من الاستثمارات يعود فيها إلى وقت مبكر، ويمكن أن يؤرخ له بالعقد الثالث من القرن التاسع عشر عندما بدأت شركات النفط الأجنبية باستكشاف النفط في صحارى المملكة العربية السعودية . و بعد هذه المرحلة مر الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه المجموعة من الاقتصادات بمراحل مختلفة فقد اتخذ المستثمرون مواقف مختلفة لتكييف خطط أعمالهم وفقا لمقتضيات المناخ الاستثماري و الفرص المتاحة في دول أخرى ذات إمكانيات متاحة مماثلة . و بفعل عوامل عديدة، فان إدارة الدولة للسياسات الاقتصادية الكلية بشكل عام و السياسات المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص أصبحت هي القوة الدافعة التي تقف وراء القرارات الاستثمارية للمستثمرين الأجانب . تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو أمر يستلزم اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتفعيل السياسات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يستدعي جهودا و اهتماما استثنائيين .

إن غالبية دول المجموعة وبالرغم مما تمتلكه من موارد نفطية هائلة ، إلا إنها تبقى تواجه مشكلة افتقارها إلى الموارد المالية اللازمة للتسريع بوتيرة النمو و احتواء مشاكل اقتصادية مثل البطالة و يظل طموحها قائما في أن توفر موارد الاستثمار الأجنبي المباشر مورد مهم في هذا الصدد.

ان عقد المقارنة في مجال تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وأثرها على الاقتصادات الخليجية يستلزم الإشارة إلى التأثير في معدلات التكوين الرأسمالي، وفي هذا المضمار تفوقت البحرين على البلدان الخليجية كلها فخلال المدة ١٩٩٧-٢٠٠٦ بلغ متوسط صافي التدفق السنوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة نسبةً إلى تكوين إجمالي رأس المال الثابت ٣١% في البحرين، ٢٦% لبلد، ١٧% للإمارات وأقل من ١% للكويت أن البحرين وبلد كانتا تتفوقان على الإمارات خلال المدة ١٩٩٧ - ٢٠٠٣، لكن منذ ٢٠٠٤ ظلت الإمارات تتفوق عليهما. أما مؤشر التراكم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة كمعدل من تراكمات الاستثمارات الخارجة خلال المدة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٦. خلال هذه الهدة، بلغ هذا المعدل ٥ بالنسبة لبلد، ٤ للإمارات، ٢ للبحرين و ٠.٢٠ للكويت. توضح هذه المعدلات أن بلد الإمارات والبحرين لديها تراكمات استثمارات أجنبية أكثر من تراكمات الاستثمارات التي يقوم بها مواطنو هذه البلدان في دول أخرى. أما بالنسبة للكويت، فلدى الكويتيين تراكمات استثمارات خارجية أكثر مما لدى الأجانب في الكويت. طبقاً لتصنيف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية للدول حسب الأداء الحقيقي والمتوقع للاستثمارات الأجنبية المباشرة فيها، صنفت البحرين وبلد والإمارات في مراكز متقدمة إذ تتمتع بأداء حقيقي مرتفع وكذلك توقعات بأداء مرتفع في الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وقد صنفت الكويت وعمان والسعودية باعتبارها ذات أداء أقل من المتوقع ويعني ذلك أن هنالك توقعات كبيرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة لكن أداؤها الحقيقي منخفض.

لقد حاولت البلدان الخليجية جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مجموعة من الإجراءات، أهمها إطلاق منظمة الخليج للاستشارات الصناعية في ٢٦ أيلول ٢٠٠٥ بوابة قاعدة المعلومات الصناعية لتسهيل التنمية الصناعية في المنطقة. وتوفر البوابة ثروة من البيانات الصناعية والإحصاءات والمضمون التحليلي تخدم المستثمرين والصناعيين الإقليميين والدوليين من خلال موقع إلكتروني واحد يضم ٦ قواعد بيانات متكاملة هي: قاعدة بيانات التجارة

الخارجية وقاعدة البيانات الاجتماعية والاقتصادية وقاعدة بيانات الفرص الاستثمارية في أنحاء الخليج وقاعدة بيانات مزودي التقنيات وقاعدة بيانات الخبراء وقاعدة بيانات الصناعات الخليجية.

ومما لا بد من ذكره أن آخر التقارير الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) ، قد أظهرت أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة الخليج العربي قد شهدت تحسناً مقارنة بالسنوات السابقة ، وقد استأثرت المملكة العربية السعودية و الإمارات العربية المتحدة من بين دول المنطقة بالحصة الأكبر من هذه التدفقات الاستثمارية ٠١٩ .

وفيما يتعلق بدولة الإمارات فقد بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ١٢ مليار دولار، مقارنة مع ٨.٣٥ مليار دولار عام ٢٠٠٤، و٤.٢٥٦ مليار عام ٢٠٠٣ . وسجل الاستثمار الإماراتي في الاتجاه الصادر ٦.٦٦ مليار دولار عام ٢٠٠٥ مقارنة مع ١.٠٠٧ مليار عام ٢٠٠٤ و ٩٩١ مليون عام ٢٠٠٣ . وقد صنفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن أكثر الدول قدرة على جذب الاستثمارات الخارجية ، إذ أشارت المنظمة إلى أن انها احتلت المركز الثاني بين الدول النامية من حيث جودة البنية التحتية ، فيما جاءت سنغافورة في المركز الأول ، كما استحوذت الإمارات المركز الثامن بين الدول صاحبة أفضل أداء اقتصادي (٢).

لقد امتلكت الإمارات القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي بعد ان حققت انجازات مهمة على الصعيد الاقتصادي، فهي تتمتع ببيئة استثمارية مستقرة، كما احتلت المرتبة الثانية عربياً والمركز (٤٢) عالمياً في مؤشر الحرية الاقتصادية ٢٠٠٤ الذي أصدرته مؤسسة (هيرتدج فاونديشن) بالاشتراك مع (وول ستريت جورنال)^{٢١} ، وحصلت على تقدير (٦.٢) وهذا ما يعكس مستوى حرية اقتصادية متميزة ، وعلى تقدير (٤) في الأداء المصرفي وأسواق المال وهذا يمثل تفوقاً خاصاً، وكان تميزها في تدني مستوى الخطورة والنظم الفعالة التي تحكّم عمل القطاع المصرفي . واحتلت المرتبة (١٦) في مؤشر التنافسية العالمي الص — ادر

عن المنتدى الاقتصادي العالمي للعام (٢٠٠٤-٢٠٠٥). كما تصدرت الدول العربية من حيث مؤشرات التقدم التكنولوجي وإدارة المؤسسات العامة واستقرار الاقتصاد الكلي ودرجة تنافسية قطاعات الأعمال ومناخ العمل المحلي. إن حصة الإمارات وصلت طبقاً للتقديرات الاقتصادية العالمية إلى ٣٩.٤ في المئة من إجمالي المشاريع المخطط لتنفيذها والمشاريع الحالية في دول المجلس التي بلغت قيمتها الإجمالية نحو ١.٢٦ تريليون دولار، مشيراً إلى أن الإمارات تحتل موقعاً متقدماً في مجال أهلية البيئة والمناخ العام، إذ أشار التقرير العالمي لريادة الأعمال إلى تبوئها المرتبة الثالثة عالمياً في هذا المجال.

إما في البحرين فقد بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة خلال العام ٢٠٠٥ نحو ١.٠٤٩ مليار دولار قياساً بنحو ٨٦٥ مليون دولار خلال العام السابق، أي بزيادة قدرها ١٨٤ مليوناً، وبنسبة ٢١.٢٧%. وظهر تقرير حديث صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لعام ٢٠٠٦ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى البحرين في العام ٢٠٠٥ بلغت نحو ١.٠٤٩ مليار دولار قياساً بنحو ٨٦٥ مليون دولار خلال العام ٢٠٠٤، أي زيادة وصلت إلى نحو ١٨٤ مليوناً، وبنسبة ٢١.٢٧%. كما أظهر التقرير أن صافي حجم الاستثمارات المتدفقة إلى الخارج خلال العام الماضي بلغت ١.١٢٣ مليار دولار في حين بلغت في العام ٢٠٠٤ نحو ١.٠٣٦ مليار دولار، أي بزيادة قدرها نحو ٨٧ مليون دولار، وبنسبة ارتفاع وصلت إلى ٨.٣٩% تقريباً.

وحازت البحرين بذلك المرتبة الرابعة في مجال التدفقات الصادرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في غرب آسيا للعام ٢٠٠٥ بعد الإمارات والكويت والسعودية، في حين لم يظهر التقرير ترتيبها على مستوى حجم الاستثمارات المتدفقة إليها مكتفياً بذكر أول خمس دول.

وإذا ما احتسب حجم الاستثمارات المتدفقة إلى الداخل في العام ٢٠٠٥ وتلك الخارجة فإنه يتبين أن هناك عجزاً مقداره نحو ٧٤ مليون دولار، لكنه أقل من العجز الذي سُجِّل في العام ٢٠٠٤ والبالغ نحو ١٧١ مليوناً بما يدل على أن هناك

تحسناً ملحوظاً في حجم التدفقات إلى داخل البحرين . ورصد التقرير لعام ٢٠٠٥ وجود زيادة جوهرية في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة في دول الخليج العربية، إذ أشار إلى أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية والمباشرة إلى منطقة غرب آسيا بما فيها منطقة الخليج العربي، لم تكن فقط هي الأعلى في تاريخ المنطقة بمعدل ٣٤ مليار دولار، وإنما هي كذلك الأعلى على مستوى الدول النامية بزيادة ٨٥ % عن عام ٢٠٠٤.

شكل تطوير البيئة الجاذبة للاستثمارات الأجنبية في مملكة البحرين أحد أبرز محاور تطوير الاقتصاد البحريني، إذ يلاحظ التوجه المتزايد في انتهاج الترويج في الخارج للمشروعات الاستثمارية ، إذ تقوم غرفة تجارة البحرين وصناعاتها بالتعاون مع الجهات الرسمية بمهمة الترويج، وتبذل هذه الجهات جهوداً مضاعفة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع التركيز على الاستثمارات التي تحمل الخبرات الأجنبية والتقنية المتقدمة التي تسهم في ربط الصناعات الوطنية بالأسواق العالمية. وتستوعب البيئة الاستثمارية في البحرين الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاستثمار في مجال الصناعات المكمل للصناعات الرئيسية المقامة في البلاد كالأهونيوم والبتروكيماويات وغيرها إذ يمكن أن تعتمد المشروعات المشتركة العاملة في القطاعات على الموارد الطبيعية المتوفرة في البحرين كالنفط والغاز الطبيعي الذي يُقِيم في بأسعار تقل عن أسعار السوق الدولية.

وكان للتحول نحو خصخصة المشروعات أثر مهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البحرين إذ شهدت السنوات القليلة الماضية خطوات متلاحقة لتنفيذ برنامج لتخصيص العديد من المؤسسات العامة بهدف دفع عجلة التنمية الاقتصادية وزيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي لتشجيع جذب الاستثمارات الأجنبية، فشملت إجراءات التحول مشاركة القطاع الخاص في مشروعات محطة الحد للكهرباء والماء ومحطات الوقود والخدمات البريدية^{٢٢}. و منذ مطلع القرن الحالي ازداد الجنوح الكويتي في انتهاج فلسفة الاقتصاد الحر وهذه السياسة تعد من أهم العوامل اللازمة لاجتذاب رأس المال الأجنبي بما يحققه

من مزايا عديدة في حالة مشاركته في المشاريع الوطنية والاستفادة منه في نقل الأساليب الإنتاجية والتقنية العالية. وحاولت الكويت إزالة أشكال القيود كلها المفروضة على هذا النوع من الاستثمار، وتشمل القيود المفروضة على دخول المستثمرين الأجانب، وتراخيص تصاريح العمل، والتضارب في اللوائح والقواعد ذات الصلة وقيود التملك بمختلف أشكاله والقيود على العمالة الأجنبية الماهرة، والرقابة على الأسعار.

وقد صدر مرسوم قانون رقم (١٠) لسنة ١٩٩٩ بشأن تنظيم الاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي في دولة الكويت، كما وقد تكونت لجنة للاستثمار تختص بإعداد دراسة طلبات الاستثمار والترويج للفرص الاستثمارية المتاحة في الدولة ومنح حوافز لتشجيع المستثمر الأجنبي وتسهيل إجراءات الترخيص للمشروع وإزالة العقبات التي قد تواجهه. وتكفل المرسوم قانون بوضع الضمانات للاستثمار الأجنبي للحفاظ على ملكية مشروعاته^{٢٣}. كما صدر مرسوم رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٠ بشأن السماح لغير الكويتيين بتملك أسهم في الشركات المساهمة الكويتية ويمكن للمستثمر الأجنبي أن يملك في أسهم الشركات القائمة أو تلك التي سوف تنشأ مستقبلاً^{٢٤}. وفي سبتمبر ٢٠٠٧ كان عدد الشركات الاستثمارية المدرجة بالسوق الكويتي ٤٥ شركة وهي تمثل نسبة ٢٣.٦% من إجمالي الشركات المدرجة البالغة ١٩١ شركة، في الوقت الذي بلغ فيه رأس مال الشركات الاستثمارية المدرجة ٧٤٣،١ مليون دينار تقريباً بنسبة ٢٤.٤% من إجمالي رأس مال الشركات المدرجة بالسوق والبالغة ٧.١٢ مليار دينار تقريباً وذلك كما في سبتمبر ٢٠٠٧ (٢٥).

ويمكن مقارنة نسب الانجاز بما لخصه مؤشر التقرير العالمي للاستثمار كما في

الجدول (٦)
بعض المؤشرات المعتمدة في تقرير التنافسية العالمي (٢٠٠٦/٢٠٠٧)

المؤشر	البحرين	الكويت	قطر	الإمارات	مجلس التعاون (متوسط)
إنفاق الشركات عل البحث والتطوير	١١٦	٨١	٤٢	٢٤	٧٠
براءات الاختراع	١١٩	١١٠	٦١	٧٢	٩١
القدرة على استيعاب التكنولوجيا العالية المستوى	٥٢	٣٩	٤٣	٢١	٣٩
حماية الملكية الفكرية	٤٦	٥٨	٢٧	-	٤٤
هجرة العقول	٢٣	٨	٢	٥	١٠
وفرة رأس المال المغامر	٥٦	٢٧	-	١٧	٣٣
الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا	٦٨	١١٩	١١	١٥	٥٣
الاستعداد لتقبل التقنية من الخارج	٤١	٤٦	٣٩	٣١	٣٩

(-) ملاحظة: لم تظهر المؤشرات الخاصة بالسعودية في التقرير العالمي

Source: David McGlennon, 'Building Research Capacity in the Gulf Cooperation Council Countries: Strategy, Funding and Engagement', Zayed University, Dubai, 2007.p 3

الاستثمارات المباشرة الخليجية المشتركة :

تعد الاستثمارات الخليجية المشتركة الركن المعول عليه في العلاقات

- الخليجية- الخليجية، بوصفها إحدى مراكز القوى العربية على المستوى الإقليمي . واعتبرت أن تطور العلاقة الاقتصادية بين الإمارات والسعودية أكبر مما هي عليه في الوقت الحالي، على اعتبار توافر جميع مقومات الاستثمار المشترك في البلدين، مشيرة إلى أن قيمة الاستثمارات السعودية في الإمارات تجاوزت ٣٥مليار درهم خلال عام ٢٠٠٦، إذ يعمل في الإمارات حالياً نحو ٢٣٦٦ شركة سعودية مسجلة لدى وزارة الاقتصاد و ٦٦ وكالة تجارية، كما بلغ عدد المشاريع السعودية في الدولة

٢٠٦ مشروعاً. أبرزها إطلاق مدينة الملك عبد الله الاقتصادية الذي يعُد أكبر مشروع استثماري في العالم ينفذه القطاع الخاص بتكلفة تتجاوز ١٠٠ مليار ريال، إذ تشكل تجمع إماراتي سعودي بقيادة "إعمار" وبالتحالف مع شركات سعودية لتنفيذ المشروع الذي سيقام على مساحة ٥٥ مليون متر مربع وبطول ٣٥ كيلو متراً على ساحل البحر الأحمر، وفي مجال إرساء دعائم العلاقات الإستراتيجية بين البلدين فإن أبرزها هو التوقيع على اتفاقية النقل بواسطة الهوية الشخصية لمواطني البلدين من دون الحاجة لجوازات السفر، مما سيرتب عليه من آثار إيجابية واقتصادية كثيرة.

أن التطور المنتظم الذي صاحب التبادل التجاري بين المملكة والإمارات خلال الخمس سنوات الماضية زاد من حجم الاستثمارات المتدفقة بين البلدين إلى أن وصل حجم الاستثمارات المقامة في المملكة نحو ١٥٤.٤ مليار ريال، وذلك حتى الربع الأول من العام الجاري، مثلت حصة الشريك الإماراتي ما نسبته ٢٠.٧ في المئة. يعد المنتدى الاقتصادي السعودي الإماراتي من أهم مجالات الاستثمارات العربية المشتركة المباشرة، فهو يشمل قطاعات واسعة في المجالات كافة: الصناعية والصحية والخدمات والسياحة والعقارات والخدمات البيئية والخدمات التعليمية وغيرها، وخاصة المشاريع التي تعتمد على الطاقة عاملاً رئيسياً، وكذلك الصناعات البتروكيمياوية والغاز، وما يشار إليه أن حجم التبادل التجاري بين السعودية والإمارات وصل في العام ٢٠٠٦ إلى ٢٠ مليار درهم، إذ احتلت السعودية المرتبة الرابعة في قائمة الصادرات الإماراتية إلى الخارج والمرتبة الخامسة في قائمة إعادة التصدير والمرتبة التاسعة في قائمة واردات الدولة من الخارج.

أما في السعودية فقد كان الأمر مميزاً، إذ تعد الأوفور حضاً في استقطابها للاستثمارات الأجنبية، وكان ذلك بدفع عوامل عدة في مقدمتها التوافر المالي وطبيعة الإصلاحات التي قامت بها السعودية في هذا المجال، ففي الاتجاه الوارد، يقول (تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٦)، بلغ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السعودية عام ٢٠٠٥ حوالي ٤.٦٢ مليار دولار، مقابل ١.٩٤ مليار دولار عام

٢٠٠٤، و٧٧٨ مليون دولار عام ٢٠٠٣. وسجل الاستثمار السعودي في الاتجاه الصادر ١.١٨ مليار دولار، مقارنة مع ٧٠٩ ملايين دولار عام ٢٠٠٤، و٨٣ مليون دولار عام ٢٠٠٣. وتكشف أرقام التقرير أنه إذا كانت السعودية قد جاءت في المرتبة الثانية عربياً، والثالثة في منطقة غرب آسيا، فأنها سجلت أكبر ارتفاع في حجم الاستثمار بين هاتين المجموعتين خلال المدة بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٥.

قامت السعودية بإصلاحات اقتصادية كان من شأنها نقل موقعها الى الصدارة الخليجية من حيث خلق البيئة الجاذبة للاستثمارات المباشرة، وإعطاء الدور الأكبر للقطاع الخاص ليكون شريكا كاملا للقطاع الحكومي للنهوض بالاقتصاد^{٢٦}. أن التحسن في المؤشرات الاقتصادية الناجم عن الأداء الاقتصادي القوي والتغييرات التشريعية والقانونية للتواءم و متطلبات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية أدى إلى تحسين بيئة الاستثمار بشكل كبير، فقد ارتفع معدل النمو السنوي للاستثمار الأجنبي خلال ٢٠٠٣-٢٠٠٦ إلى أكثر من ٢٠ في المئة، لتحل السعودية المرتبة ٣٨ من بين ١٧٧ دولة كأفضل مناطق الاستثمار في العالم. إذ شهدت حركة الاستثمارات الأجنبية خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة قفزة كبيرة من حيث تنفيذ المشاريع، فقد بلغ حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (المنفذ فعلياً) عام ٢٠٠٥ حوالي ١٧.٤ مليار ريال مرتفعاً بنسبة ١٣٨.٥ في المئة عن عام ٢٠٠٤.

وتشير بيانات المسح الميداني إلى حدوث تغير في هيكل الاستثمارات الأجنبية في المملكة خلال السنوات الأربع الأخيرة، إذ كان الاستثمار الأجنبي خلال المدة من (١٩٦٠ - ٢٠٠٠)، متركزاً في قطاع الصناعة التحويلية بنسبة تزيد على ٩١ في المئة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية، ولكن يلاحظ خلال المدة (٢٠٠١-٢٠٠٥)، عدم اقتصر تدفق الاستثمارات الأجنبية على الصناعة والطاقة كما كان معهوداً، بل انخفضت نسبة الصناعة إلى نحو ٥٦ في المئة فقط في حين بلغت نسبة الاستثمارات في قطاع النقل والاتصالات نحو ١٢ في المئة، ومثل الاستثمار في قطاع الخدمات المالية والتأمين وقطاع المقاولات نحو ٥ في المئة لكل منهما، وبلغ الاستثمار في قطاع العقار والتأجير وأنشطة الأعمال الأخرى ١٦ في المئة، وذلك كمتوسط من

إجمالي التدفقات السنوية للاستثمارات الأجنبية في المملكة . كما أصبحت الأنشطة الأخرى تمثل نحو ٦ في المئة، ويرجع ذلك إلى استبعاد بعض الأنشطة من القائمة السلبية وفتح مجالات الاستثمار فيها وجعلها أكثر جذبا لتدفق الاستثمارات الأجنبية^{٢٧}.

إن رفع معدلات الاستثمار يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وإلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في التنمية وإلى تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد وتوفير المزيد من الفرص الوظيفية في السوق . إضافة إلى ذلك فإن جذب الاستثمارات الأجنبية المميزة سوف ترافقه مزايا أخرى إضافية تتمثل في نقل التقنية وإدخال الأساليب الإدارية الحديثة وغيرها من الفوائد غير المادية . ولهذا فإن الهيئة تحرص على قياس الآثار الإيجابية للاستثمارات الأجنبية وبصفة خاصة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وأنشطة التصدير وخلق الوظائف.

ومن أبرز الآثار الاقتصادية المباشرة لمشاريع الاستثمار الأجنبي، أنها توظف ٢٤٣ ألف عامل منهم أكثر من ٦٤ ألف سعودي، وتسهم تلك المشاريع بقيمة مضافة بلغت أكثر من ٤٠ مليار ريال. كما وفرت المشاريع الجديدة المنفذة خلال عام ٢٠٠٥م نحو ٤٣ ألف فرصة عمل جديدة، وولدت قيمة مضافة إجمالية بلغت نحو ٧.٣ مليار ريال. أسهمت تلك المشاريع أيضا في زيادة الصادرات غير النفطية وفي رفع الميزان التجاري لصالح المملكة إذ بلغت نسبة صادراتها إلى إجمالي الصادرات غير النفطية نحو ٦٥ في المائة.

و مما لا بد من ذكره، أن أه م خطوة انفتاحية نحو الاستثمار الأجنبي جاءت من السعودية التي تلعب دوراً مهماً في قيادة منطقة الخليج العربي، إذ أصدرت في مطلع (٢٠٠٧) قانوناً جديداً يفتح قطاعاتها أمام الاستثمارات الأجنبية، و تنص بنود هذا القانون الجديد على عدد من المزايا والضمانات، أهمها^(٢٨):

-يجوز للمستثمر الأجنبي الحصول على أكثر من ترخيص في أنشطة مختلفة، وتحدد اللائحة الضوابط اللازمة لذلك.

- يجوز أن تكون الاستثمارات الأجنبية التي يُرخص لها للعمل طبقاً لأحكام هذا النظام بإحدى صورتين؛ الأولى: منشآت مملوكة بالكامل لمستثمر وطني ومستثمر أجنبي، والثانية: منشآت مملوكة بالكامل لمستثمر أجنبي، يتحدد الشكل القانوني للمنشأة طبقاً للأنظمة والتعليمات الصادرة في هذا الشأن.
- يتمتع المشروع المرخص له بموجب هذا النظام بالمزايا والحوافز والضمانات جميعاً التي يتمتع بها المشروع الوطني.
- يحق للمستثمر الأجنبي إعادة تحويل نصيبه من بيع حصته أو من فائض التصفية أو الأرباح التي حققتها المنشأة للخارج أو التصرف فيها بأي وسيلة مشروعة، كما يحق له تحويل المبالغ الضرورية للوفاء بأي التزامات تعاقدية خاصة بالمشروع.
- يجوز للمنشأة الأجنبية المرخص لها بموجب هذا النظام تملك العقارات اللازمة في حدود الحاجة لمزاولة النشاط المرخص له، أو لغرض سكن العاملين بها كلهم أو بعضهم، وذلك وفقاً لأحكام تملك غير السعوديين للعقار.
- تكون كفالة المستثمر الأجنبي وموظفيه غير السعوديين على المنشأة المرخص لها.
- لا تجوز مصادرة الاستثمارات التابعة للمستثمر الأجنبي كلياً أو جزئياً إلا بحكم قضائي، كما لا يجوز نزع ملكيتها كلياً أو جزئياً إلا للمصلحة العامة مقابل تعويض عادل.
- فيما يتعلق بتسوية الخلافات التي قد تنشأ بين الحكومة والمستثمر الأجنبي في الاستثمارات المرخصة بموجب هذا النظام فإنها تسوى ودياً قدر الإمكان، وإذا تعذر ذلك يُحلُّ الخلاف حسب الأنظمة. كما تتم تسوية الخلافات التي تنشأ بين المستثمر الأجنبي وشركائه السعوديين ودياً قدر الإمكان فإذا تعذر ذلك يُحلُّ الخلاف حسب الأنظمة.
- ويتوقع الخبراء زيادة كبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي للمملكة، خاصة في ظل القانون الجديد بعد إزالة المعوقات التي كانت قائمة في ظل الأنظمة السابقة، و

كانت توصف بأنها طاردة للاستثمار مقارنة بالتدفقات الحالية التي توصف بأنها إجبارية، إذ يرجع جانب من تلك التدفقات إلى مشاريع التوازن الاقتصادي التي تبنتها الحكومة السعودية، و تقضى بأن تقوم الشركات الدولية الحائزة على عقود عسكرية وتجارية بالمملكة باستثمار جزء من عائدات هذه العقود في قطاع الصناعة السعودي في شكل مشروعات مشتركة، ويشير الخبراء إلى أن الحكومة السعودية تنظر لبرنامج التوازن الاقتصادي كوسيلة للحصول على التقنية المتطورة وتوفير المزيد من الاستثمارات.

واستناداً إلى التقرير السنوي الخاص بتنافسية بلدان العالم في اجتذاب الاستثمار الأجنبي الذي أصدرته مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي تصدرت المملكة العربية السعودية الدول العربية في جذب الاستثمارات الدولية وجاءت بالمرتبة ٣٨ عالمياً من أصل ١٥٥ بلد متفوقة على دول كثيرة مثل فرنسا وإيطاليا والبرتغال . بعد أن كان ترتيبها ٦٧ في تقرير عام ٢٠٠٥ من بين ١٣٥ دولة تم تقييم تنافسيتها، في حين جاءت الكويت في المركز الثاني بعد السعودية عربياً والمرتبة ٤٧ عالمياً ومن ثم سلطنة عمان ثالثاً في المركز ٥١ عالمياً. لقد بلغت حجم الاستثمارات الأجنبية التي استقطبتها السعودية أكثر من ١٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٦ وبنسبة زيادة بلغت ٥١ في المئة مقارنة بعام ٢٠٠٥، متصدرة بذلك دول الشرق الأوسط والدول العربية. ويشمل التقييم عشرة محاور هي التراخيص والسجلات التجارية وإجراءات بدء الأعمال ونظام العمل والعمال والنظام الضريبي وسهولة تصفية الأعمال والحصول على القروض وإجراءات التصدير والاستيراد الالتزام بالعقود ومراقبة سوق المال وأنظمة الإفصاح وإجراءات تسجيل ملكية العقارات. وتتجلى الاستثمارات في السعودية في ثلاث قطاعات أساسية هي:

١. الصناعة البتركيماوية والغاز وهما القطاعان الرائدان في السعودية، والمعول عليهما في اجتذاب المستثمرين الأجانب، وتشير تقارير ارامكو إلى أن السعودية لديها رابع احتياطي في العالم من الغاز ويقدر بنحو تريليون قدم مكعب، مما يضعها ضمن المنتجين العشرة الأوائل للغاز في العالم، واستقطبت استثمارات أجنبية

في حقول الغاز الطبيعي في مشروع الحوية للحصول على الكمية اللازمة من الغاز اللازمة للصناعات البتروكيمياوية وتقدر بحوالي ٤٩٦ مليون قدم مكعب قياسي. ٢. البنوك، وبالرغم مما شهده هذا القطاع من احتكار الدولة في الحقبة الماضية، فقد شهد تحولا تدريجيا نحو الخصخصة الكاملة منذ النصف الثاني من العام ٢٠٠٠ ، لقد كان لهذا التحول تأثير واضح في تقديم الخدمات وفقا لحاجة السوق ، واعتماد الطابع التمويلي لها على أساس ضمان المشروع أو على أساس ماليته والابتعاد عن الضمانات الشخصية التي كانت تعتمد و كانت إحدى القيود الأساسية على المستثمرين في مجال البنوك.

٣. السياحة، إذ شهد العام ٢٠٠٦ الخطوات العملية الهادفة إلى تأسيس المنظمة العربية للسياحة التي أنشئت بمدينة جدة تفهيناً لقرار من جامعة الدول العربية عام ٢٠٠٥، وقد أرادت الجامعة العربية أن تعزز دور السياحة العربية البينية وتفعيل الاستثمارات السياحية البينية العربية، وبدورها قامت المنظمة الوليدة بتوقيع العديد من الاتفاقيات كان أبرزها اتفاقية الصندوق العربي السياحي براس مال قدره ٥٠٠ مليون دولار وذلك بالتحالف مع شركات استثمارية عربية تنتمي للقطاع الخاص يغررض تحسين الخدمات السياحية وتشجيع رؤوس الأموال في الاستثمار السياحي في المنطقة^{٢٩}.

خامسا. مستقبل الاستثمار الأجنبي المباشر في الخليج العربي

إن القراءة المتأنية في مستقبل الاستثمار الأجنبي المباشر في الخليج العربي تستلزم استحضارا وانتقاء لبعض العناصر على حساب العناصر الأخرى، وبهدف الإحاطة بالموضوع في حدود الورقة سنقتصر على الإشارة إلى إمكانات التحفيز ومعوقات التطبيق، فهي الأساس المعول عليه في بناء صورة ما سيؤول إليه المستقبل.

١. إمكانات التحفيز وعوامل الشد

هنالك العديد من المتغيرات التي يمكن إدراجها بوصفها عوامل تحفيز وشد للاستثمار الأجنبي المباشر إلا ان ما يمكن تحديده وتبسيط النظر إليه، وهو المهم

منها ينصرف في عاملين رئيسيين هما النفط الخليجي وتأثير الفوائض المالية البترولية، والتشابه البنيوي النسبي بين مجموعة البلدان الخليجية.

أ. جاذبية النفط الخليجي

يحتل النفط المكانة الأهم في بلدان الخليج العربي، ويشكل نسباً متفاوتة في إيراداتها في موازين مدفوعاتها، (بيانات عن نسبة النفط في ميزان المدفوعات والدخل في دول المجلس) وبالرغم من جاذبية مصادر الطاقة في الخليج العربي للشركات المستثمرة، فالخط الزمني لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تشير إلى تذبذب واضح، ويعزى ذلك إلى رغبة البلدان الخليجية إلى تنويع مصادر الإيرادات، فأغلب الاستثمارات توجهت نحو قطاع النفط في مجالي الاستكشاف والتكرير والصناعات المرتبطة بالنفط كالصناعة البتروكيمياوية (٣٠).

وتعتبر الاستثمارات المباشرة في مجال النفط من الاستثمارات التأسيسية، وهي التي تتركز بشكل رئيسي في قطاع الصناعات المتصلة بالطاقة. وبلدان الخليج الغنية بالنفط تنشط عادة في استثمارات الحوافز المالية في الخارج. غير أنها باتت تعمل الآن على تخصيص مزيد من دولارات النفط للاستثمار الأجنبي، وتستثمر على نطاق واسع ليس على الصعيد الإقليمي فحسب، وإنما في البلدان النامية في آسيا وأفريقيا وفي بلدان العالم المتقدم. وتشمل القطاعات المهمة المستهدفة قطاع الطاقة والسياحة والاتصالات. وتشكل الشركات التابعة للدول مؤسسات استثمارية نشطة. وما لا شك فيه هو أن الصادرات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة تكشف عن الاتجاه لاستغلال الموارد الطبيعية مثل الثروة النفطية والغاز، لتنويع الاقتصاديات الإقليمية، إذ يجري استثمار هذه الأموال بشكل متزايد على مستويات إقليمية وبيئية، وبشكل أكثر اتساعاً في آسيا وأفريقيا والعالم النامي.

وحسب تقديرات الانكثاد فقد تجاوز حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي التريليون دولار خلال عام ٢٠٠٦ ليلعب نحو ١٢٣١ مليار دولار أمريكي، بعد أن كان ٩١٦ مليار دولار في العام ٢٠٠٥ ويعود هذا الارتفاع إلى تأثير النمو في الاقتصاد العالمي، وزيادة أنشطة الاندماج والتملك عبر الحدود

الدولية بوصفها نتاجا لارتفاع مستوى الأرباح المحققة، واستمرار تحرير سياسات ومناخ الاستثمار، وإزالة قيود التبادل التجاري الدولي ومعوقاته، ونجاح البلدان في تحقيق قدرٍ مهمٍ من قدرات اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر بفعل قدرتها في سياسات الترويج .

ونظرا لوفرة رؤوس الأموال في دول مجلس التعاون بفضل ارتفاع أسعار النفط، فإن هذه الدول ليست في حاجة ماسة إلى رؤوس أموال أجنبية للاستثمار فيها، بل تحتاج إلى نوع من الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمثل فيه المستثمرون الأجانب كناقلاً للتكنولوجيا الجديدة والخبرات الإدارية وخدمات التوزيع، ومعلومات بشأن الأسواق الخارجية. إذا رغبت دول المجلس في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة فإن الأدلة التجريبية، سواء كانت دراسات الاقتصاد القياسي أو مسوحات المستثمرين، تشير إلى حاجتها لتحسين البنية التحتية وتبسيط القوانين والتشريعات وتعزيز مناخ الأعمال والاستثمار وتقوية استقرار الاقتصاد الكلي .

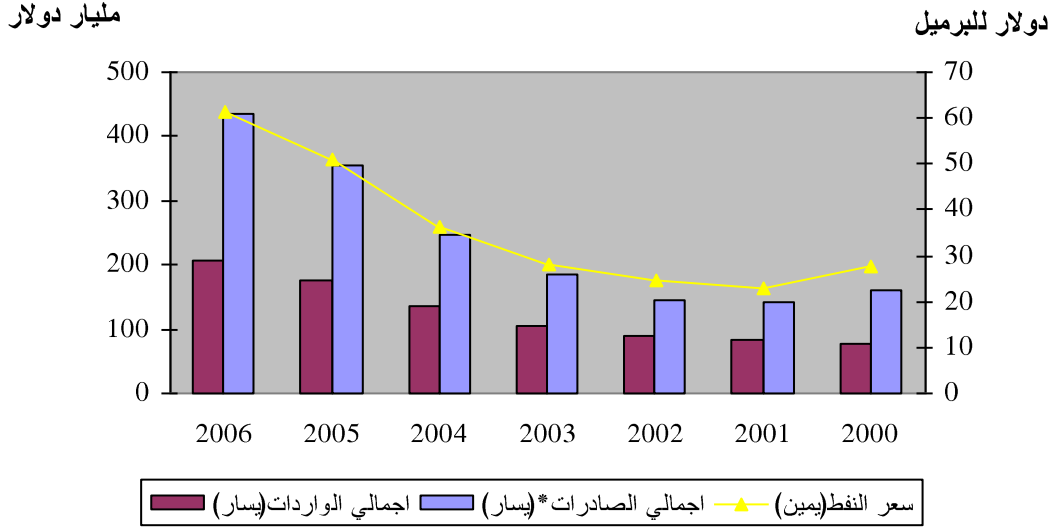
إنشاء مناطق صناعية حرة تتمتع بالحرية الاقتصادية وتسهل فيها ممارسة الأعمال لجذب شركات أكثر والدخول في تكامل إقليمي أوسع.

أن ارتفاع الويع النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي يعني أنها مصدره خالصه للاستثمار الأجنبي ولكن لا يعرف إذا ما كان هذا الاستثمار استثمارا أجنبياً مباشراً أولاً، وعليه لا يمكن تمييز الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي غير أن تقارير صندوق النقد الدولي والاونكتاد تشير إلى أن بلدان مجلس التعاون الخليجي، باستثناء الكويت، هي مستورده خالصه للاستثمار الأجنبي المباشر. فمن المفارقات المهمة أن منطقة الخليج العربي بوجه عام على الرغم من أنها مصدر رئيس لرؤوس الأموال إذ تستثمر مليارات الدولارات من إيرادات النفط في الخارج، إلا أنها تعاني عدم توفر الأموال على المدى الطويل الضرورية لتمويل المشروعات الصناعية الضخمة داخل اقتصاد اتها، إذ تقدر الأموال الخليجية المهاجرة إلى دول العالم بـ ٧٣٠ مليار دولار منها ٣٦٥ مليارا في دول الاتحاد الأوروبي وحدها و ٣٦٥ مليارا أخرى في بقية دول وتجمعات العالم الاقتصادية

المختلفة لذلك تركزت الجهود في دول المنطقة لاسترجاع تلك الأموال من الخارج عن طريق خلق البيئة الاستثمارية الملائمة لجذبها واستقرارها وتنميتها ، وجاء (الاستثمار الأجنبي المباشر) واحدا من بين الحلول التي تحاول معالجة مشكلة نقص الأموال التي يحتاجها اقتصاد المنطقة (كأى اقتصاد آخر) لتمويل حركة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية فيها خاصة ان غالبية دولها تسعى بشكل جاد نحو تحقيق الرفاه الاقتصادي و الاجتماعي لشعوبها.

منذ السبعينيات بدأت اغلب البلدان الخليجية المعتمدة على النفط بعملية التنويع الاقتصادي بهدف الابتعاد عن تبعية النفط بهدف تحفيز النمو الاقتصادي وتنمية قوة العمل المحلية ومواكبتها للتغيرات العالمية، وكانت عمان أولى البلدان الخليجية التي حاولت تنويع مصادر الدخل بالاعتماد على المصادر غير المتجددة، وقامت البلدان المعنية بتحفيز الاستثمارات المباشرة في القطاعات البديلة، وفي مقدمتها الخدمات المالية والسياحة، مع ذلك بقي القطاع النفطي هو القطاع الأكثر جذبا للشركات الأجنبية المستثمرة، لكن ذلك لم يلغ الدور الذي حققته سياسات التنويع، فقد ازدادت معدلات النمو المرتبطة بسياسات التنويع في قطاع الصناعة ، اذ ازدادت القيمة المضافة في الصناعات بمعدل ٣٨٢% في الإمارات العربية المتحدة، و ٩١% في المملكة العربية السعودية، ٨٧% في الكويت، ٧٥% في بلد و ٤١% في كل من البحرين وعمان، لتزداد القيمة المضافة في القطاع الصناعي والناجمة من استثمارات أجنبية في البلدان الخليجية من ٤٥ مليون عام ١٩٨٠ الى نحو ٦٦٩ مليون دولار عام ١٩٩٨، فضلا عن ذلك فقد شهد قطاع الخدمات تقدما بارزا خلال العقد الماضي، خصوصا في الإمارات العربية المتحدة والبحرين (٣١).

التجارة الخارجية و أسعار النفط في بلدان الخليج



المصدر: بالاعتماد على البنك المركزي السعودي وبيانات صندوق النقد الدولي
*باستثناء المعاد تصديره

ب. التكامل الاقتصادي الإقليمي والنقدي عامل دفع للاستثمارات الأجنبية المشتركة
يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بعوامل عدة، مثل حجم السوق و البنى التحتية
ودرجة التصنيع و تكلفة العمالة و القوانين والتشريعات و مناطق التجارة الحرة و
مناخ الأعمال والاستثمار والاستقرار الاقتصادي والسياسي ونظام التجارة المفتوحة
و الحوافز الضريبية و تكلفة النقل.

ويعد التكامل الاقتصادي الخليجي عنصراً حيوياً في تأطير صورة مثلى يمكن
من خلالها تعزيز الانفتاح الاقتصادي الإقليمي في الخليج العربي الذي يحسن صور
المحددات المذكورة.

وفي هذا الصدد ينظر إلى الجوانب الفنية للتكامل الخليجي على أنها من أهم
المؤشرات المعول على نجاحها الحكم على مدى فاعلية الاستثمارات الأجنبية في

الخليج ، فقد ركز مجلس التعاون الخليجي على الجوانب النقدية لتحقيق متطلبات المادة ٢٢ من الاتفاق الاقتصادي الموحد، الذي ينص على ((سعي الدول الأعضاء لتنسيق سياساتها المالية والنقدية والمصرفية، ودعم التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية لديها، بما في ذلك إنشاء عملة موحدة لدعم تكاملها الاقتصادي المنشود))^{٣٢}. وقد اتفقت البلدان الأعضاء على إصدار عملة خليجية موحدة بحلول عام ٢٠١٠ ولتحقيق هذا الهدف، جرى الاتفاق على معايير مالية ونقدية للآداء الاقتصادي يتطلبها الاتحاد النقدي الخليجي، وتشتمل أسعار الفائدة ، ومعدلات التضخم، ومدى كفاية احتياطات السلطة النقدية من النقد الأجنبي، ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة العجز السنوي في المالية الحكومية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وقد فرغت مجموعة البلدان الأعضاء من أهم الخطوات اللازمة لإصدار العملة الموحدة، من أهمها تسمية العملة وفئاتها وأسلوب طرحها للتداول، وتحديد نظام صرفها وإقامة المؤسسات الخاصة بها .

ومما لا شك فيه أن العملة الخليجية الموحدة على جانب كبير من الأهمية لدول المجلس، من شأنها أن تحقق لها أعلى مراحل التكامل الاقتصادي الذي تنشده، إضافة إلى دعم استقرار تبادلها التجاري مع الدول الأخرى، وتعزيز حركة التجارة والنشاط المالي بينها. أما ما يتعلق برؤوس الأموال فإن الاتحاد النقدي سيكون جذاباً في إقامة سوق إقليمية لرأس المال، نظراً لما ستتمتع به العملة الخليجية الموحدة من قدر كبير من السيولة. وما يعزز ذلك هو أن تشابه أسواق العمل في دول المجلس، واتسامها بالمرونة من حيث حرية التنقل ومستويات الأجور الاسمية، واعتمادها على العمالة الخارجية، ستعطي اقتصاداتها سهولة في التكيف مع أي صدمات محتملة من دون اللجوء إلى إجراء أي تعديل في أسعار الصرف. كذلك تغني ضخامة الأصول الأجنبية المتوافرة لدى دول المجلس، عن احتمال اللجوء إلى معالجة الأزمات المالية إن وقعت بطباعة النقود.

ومع ذلك فلا ينبغي إغفال بعض المحاذير ان مشروع العملة الوحدة سيفرض التزاماً نقدياً لا يمكن في ظله إجراء تغييرات في السياسة النقدية والمصرفية من

جانب أي دولة بشكل منفرد، وهذا ما سيقبل من مرونة السياسة النقدية اللازمة لمواجهة الأزمات المالية والاقتصادية، وتحديدًا في مجال أسعار صرف العملة الموحدة. بيد أن ذلك سيكون محدودًا في ظل القدرات المالية للاقتصادات الخليجية، إضافة إلى أن التشابه بين الاقتصادات الخليجية بنويًا، من حيث اعتمادها بصورة كبيرة على الصادرات النفطية، سيجعل من أي صدمة مستقبلية محتملة، تطل دول المجلس كلها وليس دولة معينة.

غير أن مشروع الوحدة النقدية الخليجية ما يزال يواجه العقبات البلدية، فبلد ما تزال تعاني من ارتفاع معدلات التضخم، فقد ارتفع مؤشر التضخم ٤٠ بالمئة مما أدى إلى تناقص القوة الشرائية، وتجد أنه من الصعوبة تحقيق متطلبات الوحدة النقدية ورفع ربط عملتها بالدولار، كما أشار البنك المركزي العماني إلى أنه من غير الممكن لاقتصاد صغير مثل عمان أن يفك ارتباطه بالدولار الأمريكي، فهو أقوى مصدر للاستقرار لترويج التجارة والاستثمار وأن البنك المركزي سيواصل الارتباط الحالي بالدولار.

٢. معوقات في الطريق :

يعتبر عنصر جاذبية البنى التحتية من متطلبات الاستثمارين الأجنبي والمحلي على حد سواء ٠ وفيما يتعلق بالمستثمر الأجنبي فإن هذه البنى تشمل حقوق الملكية وإدارتها والإطار القانوني الخاص بها وإنفاذ القوانين المتعلقة بها بشكل إيجابي وفعال وإلى حد ما البنى التحتية المادية. وعلى صعيد دول المجموعة فإن جميع الإحصائيات تشير إلى أن المستثمر الأجنبي عليه تلبية عدد من المتطلبات الإجرائية التي تستغرق آجالها مدة زمنية طويلة تفوق الزمن المطلوب مقارنة بدول نامية أخرى، كما يجب على هذا المستثمر أن يتحمل أيضًا تكاليف إقامة المشاريع الجديدة التي لم يسبق أن أقيمت في المنطقة على مستوى الاستثمارين المحلي والأجنبي، كل ذلك يشير إلى حجم التعقيدات الإجرائية ودرجة عدم ملائمة البنى التحتية التي تعيق الاستثمار الأجنبي في دول المجموعة.

و إضافة إلى ما سبق هناك القيود المفروضة على الدخول إلى قطاعات معينة و الضرائب المرتفعة نسبيا و آليات التصديق و أنظمة التحفيز غير الحديثة في هذا المجال ، كل ذلك يشير إلى حجم التعقيدات التي تواجه الاستثمار الأجنبي مما يفضي إلى عدم تحقيق الأهداف المرجوة ، بل إنها في كثير من الأحيان تشكل تكاليف إضافية تثقل كاهل هذه الاستثمارات ، مما يترتب على ذلك إعاقة عدد لا يستهان به من المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية، وبناءً على ما تقدم تصبح بعض السياسات الحكومية سببا في توجيه الاستثمارات بمختلف أنواعها نحو المسار غير المطلوب . لذلك فإن التحدي الصعب هو إعداد السياسات الاقتصادية الصحيحة التي تكون محورا مهما لاجتذاب العديد من المشاريع الاستثمارية . و ذلك من خلال البدء بالبحث عن كل ما هو كفيل لتحقيق المساهمة بشكل جيد بحرك ة الاندماج في الاقتصاد العالمي . وهذا يتطلب إجراء تغيير عام لمعظم السياسات الاقتصادية وبشكل يسهم في استحصال الاستجابة السريعة من المستثمرين الأجانب . لقد أعدت مجموعة البنك الدولي مؤشرات تتعلق بالأنظمة الحكومية لنحو ٢٠٠ دولة ومن بين هذه المؤشرات كان هناك مؤشري سيادة القانون و نوعية الأنظمة و عدتهما مقياسين للبنية التحتية القانونية و طرق تطبيقها . وقد كان الترتيب النسبي للدول ال ٢٠٠ وفقا لمؤشرات البنية التحتية يشير إلى أن دول الخليج العربي تأتي في أدنى القائمة ، مما يشير إلى أن البنية التحتية القانونية و طرق تطبيقها غير كافية و غير فعالة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي .

و في عام ٢٠٠٣ قام المنتدى الاقتصادي الذي عقد في دبي بنشر تقرير حول المنافسة العالمية و بموجبه ترتبت تنافسية ٨٣ دولة ، وقد عُدت نوعية البنى الأساسية المتعلقة بالنقل والاتصالات و مقدارها أمرا ضروريا بالنسب ة للمستثمر الأجنبي المتوجه نحو التصدير ، و توفر هذه البنى وجد انه يقع في الحد دون المتوسط بالنسبة لغالبية دول المجموعة .

وتكمن المعوقات الإدارية في بلدان الخليج العربي في ارتفاع كلفة الإجراءات المطلوبة من المستثمر ، فزيادة عدد الإجراءات الخاصة بتسجيل الشركة المستثمرة

والمدة اللازمة تستتبع ارتفاعاً في كلفة تلك الإجراءات كنسبة من دخل الفرد وكلها تضع قيود على المستثمر من ناحية، كما أنها تعمل على زيادة أوقات التأخير والتعطيل وزيادة الفرص المتاحة للبيروقراطية التي تجتذب بذور الفساد والرشاوى، ويمكن القول إن البيئة الاستثمارية في الخليج العربي تواجه ارتفاعاً نسبياً في عدد القيود الإدارية وكلفتها. كما أوضحت الدراسة أن نظام بيئة الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي الذي تهيمن عليه الشركات العائلية، يعني إن المعاملات المالية ليست تعاملاً دائماً بالشفافية المطلوبة ولذلك لا تسجل رسمياً كتدفقات استثمارات أجنبية مباشرة عندما تكون كذلك. هذا بالإضافة إلى ضعف قاعدة البيانات الوطنية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يعني أن صندوق النقد الدولي والاونكتاد قد يكونان في الواقع قد أخطأ في تقدير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من دول مجلس التعاون الخليجي إلى الخارج.

إذ يتراوح مؤشر عدد الإجراءات ما بين ٢-٩ على مستوى العالم، ويتفق معظم الاقتصاديين أن العدد الأمثل للإجراءات هو اجرائين فقط بوصفه عدداً كافياً لتسجيل الكيان القانوني، وتأتي كل من استراليا وكندا ونيوزلندا في مقدمة بلدان العالم بواقع اجرائين تليهم كل من فنلندا والسويد بثلاث إجراءات، في تأتي كل من بلدان أمريكا اللاتينية ووافر يقلي في مؤخرة البلدان وبواقع ١٥-١٧ إجراء. أما من حيث المدة الزمنية لانجاز الإجراءات على مستوى العالم فهي تتراوح ما بين ٢-٢٠٣ يوماً ، فبينما تبلغ المدة ٢٧ يوماً كمتوسط في البلدان المتقدمة، تنصدها استراليا بواقع يومين (متوسط) ، تقع هاييتي على الجانب الآخر من المؤشر مسجلة أطول مدة زمنية تصل الى (٢٠٣) يوماً وبلدان أمريكا اللاتينية (٧٠ يوماً في المتوسط)، ودول أفريقيا جنوب الصحراء(٦٣ يوماً في المتوسط)^{٣٣}. ويمكن المقارنة ببلدان الخليج العربي من خلال الجدول.

الجدول (٧)

مؤشر مرونة الإجراءات القانونية لاجتذاب الشركات المستثمرة في بلدان الخليج العربي
مقارنة بمتوسط المؤشر في بعض أقاليم العالم

الحد الأدنى المطلوب من رأس مال الشركة (نسبة من دخل الفرد)	تكلفة انجاز الإجراءات (نسبة من دخل الفرد)	المدة اللازمة لانجاز الإجراءات	عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل الشركات	الأقاليم (المؤشر كمتوسط):
١٠٠.٥	٤٧.١	٥٢	٨	بلدان شرق آسيا والباسفيك
٥١.٨	١٥.٥	٤٢	٩	بلدان أوروبا ووسط آسيا
٢٨.٩	٦٠.٤	٧٠	١١	بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي
٤٤.١	٨	٢٥	٦	الهدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (مرتفعة الدخل)
بلدان الخليج العربي منها :				
١٥٤٩.٥	٦٩.٧	٦٤	١٢	السعودية
١٤٨.٥	٢.٤	٣٥	١٣	الكويت
٤١٦.٩	٢٦.٥	٥٤	١٢	الإمارات

المصدر: عادل عبد العظيم، بيئة الأعمال في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ٢٠٠٤

٣. محاولة لاستشراف المستقبل

ان استقراء العوامل الكابحة والدافعة وفحص النظر في ما يمكن أن يحدث في المستقبل، أمر غاية في الصعوبة والتعقيد، بسبب التغيرات التي تموج بها

المنطقة وما يمكن له ان يؤثر في الاستثمار الخليجي عبر ترجيح ثلاثة مشاهد رئيسية، هي:

أ.المشهد الاول: مزيد من الحرية الاقتصادية يدعم إمكانات التوسع

ويبنى هذا المشهد على احتمال مضي البلدان الخليجية في تبني اجراءات اقتصادية تنافسية تهدف من وراءها الى اجتذاب القدر الاكبر من رؤوس الاموال الأجنبية ، وتكوين بيئة تنظيمية وقانونية تستميل عبرها الشركات العالمية، بيد ان ذلك يتوقف على عوامل عدة في مقدمتها الحد من القيود المفروضة على الشركات ومحاولة تدنية الكلفة الأولية للمشروعات المقترحة.

ومع التوسع قد تميل البلدان الخليجية ، وبفضل ارتفاع أسعار النفط، إلى انتقاء نوع من الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمثل فيه المستثمرون الأجانب ناقلاً للتكنولوجيا الجديدة، والخبرات الإدارية وخدمات التوزيع، ومعلومات بشأن الأسواق الخارجية. بيد ان ذلك يبقى رهن عاملين هما:

العامل الاول: المدى الذي تحققه في تبسيط القوانين والتشريعات و تعزيز مناخ الأعمال والاستثمار و تقوية استقرار الاقتصاد الكلي وإنشاء مناطق صناعية حرة تتمتع بالحرية الاقتصادية وتسهل فيها ممارسة الأعمال.

العامل الثاني: ان نظام بيئة الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي، الذي تهيمن عليه الشركات العائلية، لم يتسم بالشفافية المطلوبة ولذلك لا تسجل رسمياً كتدفقات استثمارات أجنبية مباشرة عندما تكون كذلك . هذا بالإضافة الى ضعف قاعدة البيانات الوطنية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يعني أن صندوق النقد الدولي والاونكتاد قد يكونان في الواقع قد أخطأ في تقدير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من دول مجلس التعاون الخليجي الى الخارج. اذا أرادت الحكومات في دول مجلس التعاون الخليجي تحسين بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر، فمن الواجب انشاء قواعد بيانات متخصصة تسجل بدقة جميع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

من دول مجلس التعاون الخليجي واليهما وعدم ترك هذه المهمة لتقد يرات صندوق النقد الدولي والاونكتاد.

ب.المشهد الثاني: الموارد الاجتماعية والسياسية والفكرية بوصفها عوامل كبح

من المتوقع أيضا إن يتأثر مستقبل المنطقة بالآثار الاجتماعية التي يستتبعها الطريقة التي تدار بها الاقتصادات الخليجية الريعية، ففي ظل الرغبة في الابقاء على صورة الدولة الريعية بوصفها الأب الحنون الذي ينبغي له ان يتولى القيام باعباء رعيته، فان وجود آثار اجتماعية متوقعة كالبطالة وتدنية الدعم الحكومي لجهة من الشرائح الاجتماعية، تنشأ بنفسها بيئة رافضة لتخلي الدولة عن دورها الاقتصادي لصالح المشرع الأجنبي، ولكن بالرغم من إمكانية النظر في هذا المشهد ، فان ترسيخ الضمانة الكفوية له تبقى في حدود طبيعة الدولة، وعلى العموم ان انتهاج البلدان الخليجية لإيديولوجية الحرية الاقتصادية بما تشتمل عليه من برامج منفذة او قيد التنفيذ، من شأنه ان يقلل من حدود هذا المشهد .

ج.الأزمة المالية وعواقبها على الاقتصادات الخليجية

ينظر الى هذا المحدد من اهم عوامل الاستشراف لمستقبل الاستثمارات الخليجية، اذ يمر الاقتصاد العالمي منذ أغسطس ٢٠٠٧ م بأزمة مالية غير مسبوقة، نتجت عن مشكلة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تسببت فيها القروض العقارية الرديئة، ومنذ ذلك التاريخ والأزمة تتمدد وتتفاقم وتضرب بأطنابها في جنبات الاقتصاد العالمي، وذلك رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها البنوك المركزية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وفي دول آسيا، ورغم مساندة الدول النامية والدول النفطية للمؤسسات المالية للخروج من الأزمة . ولأن هذه الأزمة لم تتجاوز بشكل كبير مع جهود التغلب عليها، بدأ الحديث عن احتمالات دخول الاقتصاد الأمريكي ومن ثم الاقتصاد العالمي في مرحلة من الركود أو الكساد، حيث التباطؤ في معدلات النمو، والتراجع في فرص العمل . خاصة إن هذه الأزمة تع د أزمة

مختلفة عن سابقتها من الأزمات الكثيرة التي مر بها الاقتصاد العالمي، إذ أنها ليست ناجمة عن ارتفاع سعر الفائدة بل ناجمة عن تراجع الطلب خاصة على قطاع العقارات، وانتشار الديون المعدومة التي أدت إلى انهيار عدد كبير من المؤسسات المالية والعقارية حول العالم. كما أنها أزمة مركبة لأنها مصحوبة بارتفاع غير مسبوق في أسعار النفط العالمية، وارتفاع في معدلات التضخم وأسعار الغذاء العالمية، ولذلك تتفاوت التوقعات بشأن السيناريوهات المستقبلية لهذه الأزمة. وفي الخليج العربي قلل مسؤولون عرب من آثار الأزمة على دولهم، إذ قال محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) حمد بن سعود السيارى إنه لا يرى في الوقت الحالي أي مخاطر على حركة المال في الخليج. كما علق محافظ بنك الإمارات المركزي سلطان ناصر السويدي ومحافظ البنك المركزي العماني حمود بن سنجور الزدجالي بتصريحات مماثلة عند سؤالهما عما إذا لحقت المؤسسات المصرفية في بلديهما أخطار. وقال محافظ مصرف بلد المركزي عبد الله بن سعود آل ثاني إن البنوك في بلاده ليست لها أموال لدى بنك الاستثمار الأميركي المنهار ليمان أو بنك ميريل لينش في إشارة إلى عدم تأثر بلاده بالأزمة المالية الأخيرة. وفي الكويت شكك رئيس اتحاد المصارف في أن تتأثر بنوك بلاده بالأزمة، مرجحاً أن ليس لها أي أموال مستثمرة في بنك ليمان براذرز. وقد شهدت الأسواق الخليجية تراجعاً حاداً في تداولات البورصات إذ عزا محللون ماليون هذا التراجع إلى إشهار إفلاس بنك ليمان برذرز رابع أكبر بنك استثمار في أميركا. كما انخفضت مؤشرات الأسهم في دول الخليج إلى أدنى مستوياتها منذ سنة ونصف، وذلك مع هرب المستثمرين من الأسواق خشية تأثرها بعواقب الاضطرابات الأخيرة في قطاع المال الأميركي. وسيكون الأثر المالي ذا فاعلية في الحد من تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل في الخليج. ولعل الدراسة الموضوعية تتطلب استقراءً واضحاً وصريحاً للميزات العمومية، فإذا ما استثنينا الكويت نجد أن هناك تعتياً على إيرادات النفط وعلى الحسابات الختامية، أن تأثير الأزمة المتوقع على القطاع الحقيقي يعتمد بدرجة كبيرة على

مقدار قدرتها على توفير البيئة الملائمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وهو ما يتطلب دراسة تفصيلية لإبعاد الأزمة في القدرات وما هو متوقع منها بما يوصف كمحدد لاجتذاب حجم الاستثمارات الأجنبية إلى الخليج العربي و أنواعها.

المراجع والهوامش

¹ المصدر نفسه

⁽²⁾ OECD، "Detailed Bench Mark Definion Foreign Direct investment" Second Edition Paris ، 1992 P.3

³ UNCTAD، Investment in Asian region، 2000، p26

⁴ Ray mond. Bertrand.op.cit. p.49

⁽⁶⁾ د. رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية، مصدر سابق ص ٢٧.

^(٦) أ. سالم احمد عبد الله الفرجاني، سبل تشجيع وتسهيل انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر، المركز العالي للمهن الإدارية والمالية، طرابلس/ Dirassat Magazine /٢٠٠٢/٢/٢٣.

⁽⁷⁾ Paul R. Krugman and Maurice obstfeld. International Economic Theory and Policy، Sixth Edition، 2003.P. 676.

⁸J. Muysken &Th. Ziesemer، Technological Change and Skill Development in the Arab Gulf Countries، Universitaire Pers Maastricht، 2005. P53

⁹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي ٢٠٠٦، بيروت، نيسان ٢٠٠٧، ص ٨

¹⁰ European Union foreign direct investment (2001-2005) yearbook 2007، Office for Official Publications of the European Communities، Luxembourg. 2007.P11

¹¹ حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر تعريف وقضايا، سلسلة دراسات جسر التنمية ، السنة الثالثة ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ٢٠٠٤، ص ٨

¹² الإسكوا (٢٠٠٧)، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية ٢٠٠٧

¹³ المصدر نفسه

¹⁴ المصدر نفسه

¹⁵ المصدر نفسه

¹⁶ المصدر نفسه

¹⁷ المصدر نفسه

¹⁸ انظر :

-NBK، GCC Economic Outlook 2010، Economic Research، May 2007 .

- International Monetary Fund، World Economic Outlook ، Sept.، 2005، pp205،206،214

¹⁹ التقارير الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أوركتاد) للأعوام: ٢٠٠٦، ٢٠٠٥، ٢٠٠٧، وكذلك انظر:

- ماجد الجميل ، اقتصاديات السعودية والإمارات وتركيا تستحوذ على أكثر من ثلاثة أرباع التدفقات الاستثمارية لمنطقة غرب آسيا ، قراءة لما ورد في تقرير لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ، جنيف ٢٠٠٧
(٢) أنظر في ذلك : الإمارات ضمن أكثر الدول قدرة على جذب الاستثمارات الخارجية www.arabic.pelople.com.cn
٢١ يستند المؤشر إلى عشر عوامل هي: السياسات التجارية وأعباء الحكومة المالية و السياسات النقدية وحجم التدفقات الرأسمالية و الاستثمارات الخارجية المباشرة وضع القطاع المصرفي و الأسعار و الرواتب و حقوق الملكية الفكرية والنظم والقوانين التي تحكم قطاعات الأعمال.

٢٢ السياسات الاقتصادية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي في مملكة البحرين www.bahrainchambez.org.bh
٢٣ <http://www.tdwlsa.com/forums/archive/index.php/f-18.html>

٢٤ المصدر نفسه

٢٥ - اتحاد الشركات الاستثمارية، الموقع الإلكتروني (www.unioninvest.org).

٢٦ www.alriyadh.com

٢٧ الموقع على الشبكة الدولية للمعلومات <http://www.saudiinfocus.com/>

٢٨ أحمد الضبع ، المصدر سابق

٢٩ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي ٢٠٠٦، المؤسسة، بيروت ، ص ٩

٣٠ A-M. M. Abdel-Rahman، "Economic Diversification in the Kingdom of Saudi Arabia" in ESCWA and Arab

Economic Diversification in the Arab Region: Proceedings of the ،Planning Institute (API)
،Expert Group Meeting

Beirut، 25-27 September 2001، United Nations، 2002، p. 104.

(٣١) Karim Makdisi & Carol Chouchani Cherfane ، Arab Region ، Southern Agenda on Trade and Environment Phase II ، Resource Paper، ICTSD-IISD-Ring Southern Agenda on Trade and Environment، April 2005، P8

٣٢ انظر نشرة أسواق المال الخليجية الموقع http://www.alaswaq.net/financial_markets.html

٣٣ عادل عبد العظيم، بيئة الأعمال في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ٢٠٠٤